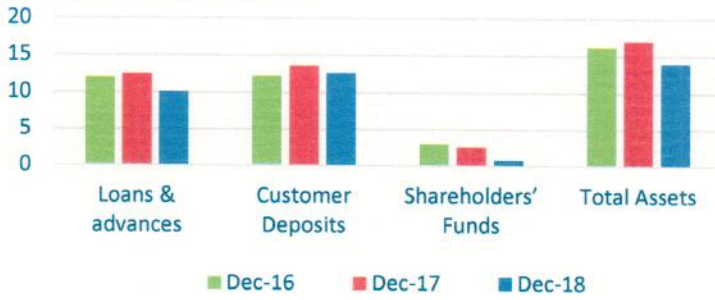


تقرير ومناقشة الإدارة
بنك الاستثمار - الملخص المالي
للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المركز المالي				الأرباح والخسائر			
		ديسمبر ٢٠١٧	ديسمبر ٢٠١٨			ديسمبر ٢٠١٧	ديسمبر ٢٠١٨
		(درهم مليون)				(درهم مليون)	
-19%	12,466	10,075	القروض و التسليفات	-26%	534	394	صافي إيرادات الفوائد
-7%	13,594	12,635	ودائع العملاء	-10%	228	205	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
-71%	2,540	747	اجمالي حقوق المساهمين	-35%	795	508	اجمالي الإيرادات التشغيلية
-17%	16,949	14,026	اجمالي الموجودات				
					(872)	(1,695)	صافي مخصص انخفاض القيمة
					(77)	(1,187)	صافي الربح التشغيلي
					(200)	(286)	المصروفات التشغيلية
					(277)	(1,473)	صافي الخسائر
					(17.5)	(92.7)	ربحية السهم الواحد (فلس)



النسبة المالية الرئيسية					
		٢٠١٧	٢٠١٨		
16.6%	14.8%	نسبة الاصول السائلة	15.9%	*6.2%	نسبة كفاية رأس المال
91.7%	79.6%	نسبة القروض الى الودائع	14.8%	5.1%	نسبة الشق - الأول
			90.9%	91.3%	القروض الى المصادر المستقرة

* إن معدل كفاية رأس المال بلغ ١٣,٨% بعد زيادة رأس المال.

أظهرت النتائج انخفاض إجمالي أصول البنك بنسبة ١٧% إلى ١٤ مليار درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مقارنةً مع ١٦,٩ مليار درهم في العام ٢٠١٧، وذلك بعد مراجعة شاملة لمحفظه القروض والتدابير المتخذة لخفض المخاطر في الميزانية العمومية واحتساب المخصصات اللازمة. وبلغ إجمالي ودائع العملاء ١٢,٦ مليار درهم (مقارنةً مع ١٣,٦ مليار درهم خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧)، في حين بلغ صافي قيمة محفظة قروض البنك ١٠,١ مليار درهم (مقارنةً مع ١٢,٥ مليار درهم خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧).

وفي ظل هذه الظروف، انخفض الدخل التشغيلي للبنك بنسبة ٣٥% إلى ٥٠٨ ملايين درهم مقارنةً مع ٧٩٥ مليون درهم في العام ٢٠١٧. وبلغ صافي دخل البنك من الفوائد ٣٩٤ مليون درهم خلال السنة المالية ٢٠١٨ مقارنةً مع ٥٣٤ مليون درهم في العام ٢٠١٧، في حين تراجع صافي الدخل من الرسوم والعمولات إلى ٢٠٥ مليون درهم مقارنةً مع ٢٢٨ مليون درهم خلال العام ٢٠١٧.

وبجانب مراجعة محفظة القروض ، اتخذ البنك خطوات رئيسية لتعزيز ممارسات الحوكمة لديه، وتدعيم الجوانب المتعلقة بمنح الائتمان ورصد المخاطر. ونتيجة لذلك، احتسب البنك ١,٦٩٥ مليون درهم كمخصصات مقابل انخفاض قيمة أصوله عن السنة المالية ٢٠١٨، مما ترجم إلى صافي خسارة للعام بقيمة ١,٤٧٣ مليون درهم (مقارنة مع صافي خسارة بقيمة ٢٧٧ مليون درهم خلال السنة المالية ٢٠١٧). وفي أعقاب ذلك، انخفض إجمالي حقوق المساهمين لدى البنك إلى ٧٤٧ مليون درهم، وتراجع معدل كفاية رأس ماله إلى ٦,٢%.

وعلى الرغم من جميع التحديات التي يمر بها البنك، فقد تمكن من الحفاظ على معدلات سيولة جيدة، حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع ٧٩,٦% ونسبة الأصول السائلة ١٤,٨%، وذلك بفضل قاعدة الودائع المستقرة التي يتمتع بها البنك.

وبهدف حماية مصالح مساهميه والاستعداد لمواكبة الاحتياجات المستقبلية، وافق البنك على دخول حكومة الشارقة كمستثمر استراتيجي، مما أدى إلى إعادة هيكلة رأس ماله ليرتفع معدل كفاية رأس المال لديه إلى ١٣,٨%، أعلى من الحد التنظيمي الذي حدده مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وسيتم تنفيذ اتفاقية الاستثمار الاستراتيجي لحكومة الشارقة بقيمة ١,٩ مليار درهم على مرحلتين، حيث التزمت بعد قيامها بضخ ١,١١٥ مليار درهم في رأس مال البنك خلال أبريل ٢٠١٩، بتغطية ما قيمته ٧٨٥ مليون درهم في إصدار حقوق اكتتاب من المقرر أن يطرحه البنك خلال وقت لاحق من العام الجاري. وفي سياق تصحيح المسار، عين البنك رئيساً تنفيذياً جديداً ومديراً تنفيذياً للمخاطر ومديراً تنفيذياً للعمليات، ليتولوا الإشراف على عملياته اليومية.

وفي هذه المناسبة، قال الشيخ سلطان بن أحمد القاسمي، رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار: "واجه البنك تحديات صعبة خلال العام ٢٠١٨. إن ضعف إجراءات الحوكمة وممارسات منح الائتمان التي كانت متبعة سابقاً، مترافقا مع تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي ، فاقم هذه التحديات مما أدى إلى تسجيل البنك تراجعاً كبيراً في جودة أصوله وبالتالي تكبده خسارة ثقيلة للعام. ومع ذلك، نسير اليوم على طريق واضحة المعالم نحو تصحيح هذا الوضع، بدعمنا في ذلك حكومة الشارقة ، وممارسات الحوكمة القوية التي اعتمدها مؤخراً، والتدابير الأكثر فعالية لرصد المخاطر، بجانب فريقنا الإداري من أهل الخبرة والكفاءة وتوجهنا الاستراتيجي الجديد، مما يجعلنا متفائلين وواقفين بقدرة البنك على مواصلة إرثه العريق من الثقة والعودة قوياً كسابق عهده، متسلحاً بالإمكانات والموارد التي تمكنه من تحقيق أفضل قيمة ممكنة لجميع الأطراف المعنية به".

-انتهى-



نبذة عن بنك الاستثمار

يعتبر بنك الاستثمار شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، تأسس في العام ١٩٧٥ ويقع مقره الرئيسي في إمارة الشارقة.

يمارس البنك أعماله منذ ٤٣ عاماً، وطوال هذه الفترة، نجح في تحقيق نمو ملموس على مدى مسيرته الحافلة إلى أن أصبح اليوم بنكاً متنوعاً ومتكاملاً حيث يوفر مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. ويعزز الفضل في النمو المطرد الذي حققه البنك إلى التزامه الدائم بخدمة عملائه وتلبية احتياجاتهم وبناء شراكات طويلة الأمد معهم.

ويقدم بنك الاستثمار خدماته من خلال شبكة مكونة من 15 فرعاً داخل دولة الإمارات وفرع خارجي واحد في لبنان.